• العدد السادس والثمانون بعد المائة، أكتوبر ٢٠١١ •

السياسة الدولية

الحقبة السابعة:

الملامح الأولية لـ "البنية الاستراتيجية" الجديدة فى المنطقة العربية (ملف العدد)

مستقبل الدولة فى العالم العربى، التحالفات المتغيرة بين دول الإقليم
تصاعد دور الحركات الاجتماعية، التمويل الخارجى للسياسات الداخلية
تحول موقع القضية الفلسطينية، تراجع الدور الأمريكى إقليميا

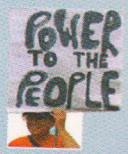

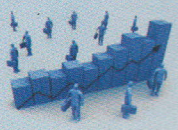

- "الأسئلة المعلقة" حول الموجة الثانية فى المنطقة العربية ..... د. محمد عبد السلام
- العلاقات المدنية - العسكرية فى الشرق الأوسط ..... د. يزيد صايغ
- مستقبل العلاقات المصرية - الإسرائيلية ..... د. محمد قدرى سعيد
- التوترات المتصاعدة فى مياه شرق المتوسط ..... مالك عونى
- تحديات ما بعد انفصال الجنوب فى "شمال السودان" ..... سامى عبد القوى
- حسابات السياسة التركية فى الشرق الأوسط ..... بشير عبد الفتاح
- من يحكم ليبيا بعد سقوط "جماهيرية القذافى"؟ ..... د. خالد حنفى
- السياسة الإقليمية لروسيا فى مرحلة ما بعد الثورات العربية ..... د. نورهان الشيخ
- العاصفة القادمة على النظام الاقتصادى العالمى ..... كارن أبو الخير

■ مع العـــدد ■

الملحق الأول، "اتجاهات نظرية" بعنوان "الهوية: تأثير الثقافة والدين والتقاليد فى العلاقات الدولية"، يتناول إشكاليات الهوية مقابل المصلحة والقوة، ومفاهيم الصراع الحضارى، والأنا والآخر، والمنظور الإسلامى، وغيرها.

الملحق الثانى "تحولات استراتيجية" بعنوان "الأمن غير التقليدى فى المنطقة العربية"، ويتناول التوترات الاجتماعية، والإجرام المنظم، وأمن الموارد، والتحركات السكانية، والأمن البيئى، وإشكاليات التعاون الإقليمى.

السنة السابعة والأربعون
أكتوبر ٢٠١١

١٨٦

الأهرام

رقم الإيداع المحلى ٢٠١١/١٨٠١١
الترقيم الدولى ٨٢٠٧ - ١١١٠

المحتويات

● الافتتاحية :

٦ "الأسئلة المعلقة" حول الموجة الثانية فى الشرق الأوسط ..... د. محمد عبدالسلام

● الدراسات :

١٢ القواعد القانونية لتعديل المعاهدات الدولية.. مع التطبيق على معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية ... يسرا صلاح

٢٢ إشكاليات مفتوحة .. تحديات بناء الدولة فى جنوب السودان ..... أحمد أبو طالب

٣٤ الشركات العسكرية الخاصة ودورها فى تفاعلات النظام الدولى ..... د. بدر حسن شافعى

● كيف يفكر العرب ؟ اتجاهات التفكير الاستراتيجى العربى:

٤٦ لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية؟ ..... أحمد تهامى عبد الحى

٥٠ العلاقات المدنية العسكرية فى الشرق الأوسط ..... د. يزيد صايغ

٥٤ الدبلوماسية الشعبية وإعادة الاعتبار للمكانة المصرية ..... د. حسن أبو طالب

● ملف العدد: "الحقبة السابعة" .. الملامح الأولية لتشكل بنية استراتيجية جديدة فى المنطقة العربية:

٦٠ تقديم: "إقليم جديد يتشكل" .. التحولات الهيكلية الكبرى فى الشرق الأوسط ..... أبو بكر الدسوقى

٦٢ "المعادلات الجديدة" .. مستقبل الدولة فى العالم العربى ..... د. نصر محمد عارف

٦٦ "التحالفات المتغيرة" .. العلاقات الإقليمية فى مرحلة ما بعد الثورات العربية ..... محمد برهومة

٧٢ "المال والسياسة" .. التمويل الخارجى للتفاعلات الانتقالية داخل الدول العربية ..... د. حمدى عبدالعظيم

٧٨ "سياسات الشارع" .. تصاعد دور الحركات الاحتجاجية فى المنطقة العربية ..... د. دينا شحاتة – مريم وحيد

٨٤ "كل السياسات داخلية" .. موقع القضية الفلسطينية فى العصر العربى الجديد ..... د. أحمد جميل عزم

٩٠ "العامل الدولى" .. تراجع الدور الأمريكى فى البيئة الاستراتيجية الجديدة ..... د. عصام عبدالشافى

١٨٦

السنة السابعة والأربعون
العدد السادس والثمانون بعد المائة
أكتوبر ٢٠١١

• تقارير:

٩٨ **تقديم** : تحديات جديدة وظواهر متصاعدة ..... **سامح راشد**

١٠٠ **مردوخ نموذجا** .. "الفاعل الفرد" ظاهرة جديدة فى العلاقات الدولية ..... **أكرم حسام**

١٠٤ **التنافس على قمة العالم** .. صراع القوى الكبرى على القطب الشمالى ..... **د. هشام بشير**

١٠٨ **تفجيرات أوسلو** .. اليمين الأوروبى من التطرف إلى العنف ..... **د. عبدالله صالح**

١١٢ **مصالح ثابتة ومعطيات جديدة** .. السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية ..... **د. نورهان الشيخ**

١١٦ **العودة إلى القرن الإفريقى** .. الأبعاد السياسية لانتشار المجاعة فى الصومال ..... **أميرة محمد عبدالحليم**

١٢٠ **حسابات أنقرة** .. مستجدات السياسة التركية فى الشرق الأوسط ..... **بشير عبدالفتاح**

١٢٤ **إنذار مبكر** .. التوترت المتصاعدة فى مياه شرق المتوسط ..... **مالك عونى**

١٢٨ **ربيع تل أبيب** .. أبعاد الاحتجاجات الداخلية فى إسرائيل ..... **د. أحمد فؤاد أنور**

١٣٢ **الإغاثيون الجدد** .. الأبعاد التنظيمية لقوافل كسر حصار غزة ..... **أحمد دياب**

١٣٦ **تحت الاختبار** .. مستقبل العلاقات المصرية - الإسرائيلية ..... **د. محمد قدرى سعيد**

١٤٠ **سقوط "الجماهيرية"** .. من يحكم ليبيا بعد القذافى؟ ..... **د. خالد حنفى على**

١٤٤ **أزمة الشمال** .. تحديات ما بعد انفصال الجنوب فى السودان ..... **سامى صبرى عبدالقوى**

• كيف يفكر العالم ؟ مختارات من الدوريات الأكاديمية العالمية:

١٤٩ **العاصفة القادمة** .. النظام الاقتصادى العالمى يندفع نحو أزمة هيكلية حادة ..... **كارن أبو الخير**

١٣١ • **مكتبة السياسة الدولية**

١٧٥ • **مؤتمرات وندوات دولية**

مصالح ثابتة ومعطيات جديدة:

السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية

■ د. نـــورهـــان الـــشـــيخ *

شهدت العلاقات الروسية - العربية تفعيلا ملحوظا على مدى السنوات العشر الماضية، بعد انحسار وتراجع واضحين خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين. فقد استطاعت موسكو إعادة إطلاق علاقاتها مع حلفائها التقليديين فى المنطقة على أسس جديدة. إلا أن اللافت للانتباه هو التطور غير المسبوق فى علاقات روسيا بدول الخليج العربى، خاصة المملكة العربية السعودية، بعد عقود طويلة من توقف العلاقات بينهما منذ ثلاثينيات القرن الماضى.

ولقد كان وصول الرئيس الروسى السابق (رئيس الحكومة حاليا) فلاديمير بوتين وزياراته المتكررة للمنطقة العربية نقطة تحول فى العلاقات الروسية - العربية، وإيذانا ببدء حقبة جديدة فى السياسة الروسية تجاه المنطقة، تستعيد فيها روسيا مكانتها كفاعل أساسى فى شئون المنطقة وقضاياها التى تتزايد حدة وتعقيدا.

ويكشف تتبع السياسة الروسية فى المنطقة على مدى العقد الماضى عن تغير ملحوظ ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال فترة الاتحاد السوفيتى السابق، وإنما مقارنة أيضا بحقبة التسعينيات فى ظل قيادة الرئيس الروسى الأسبق بوريس يلتسين. فقد عادت روسيا لتلعب دورا فاعلا، وتتخذ مواقف واضحة فى العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ساعدها فى ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية، ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية فى سياستها الخارجية.

ولكن ما إن استطاعت روسيا ترتيب أوضاعها فى المنطقة بجهد كبير وزيارات متتالية ومكثفة قامت بها القيادة الروسية على مدى السنوات الست الماضية، حتى هبت رياح التغيير لتعصف بكل الأوراق وتطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديد.

فثورات الربيع العربى التى بدأت بتونس فى ديسمبر ٢٠١٠، ولا تزال تتطور فى العديد من الدول العربية، توفر فرصا وتفرض تحديات على روسيا. فالثورات نجحت فى فك الارتباط التقليدى بين النخب الحاكمة والولايات المتحدة فى بعض البلدان، إلا أنها قد تنجح أيضا فى إنهاء العداء التقليدى بين البعض الآخر والولايات المتحدة، وفى مقدمتها ليبيا وسوريا. ولاشك فى أن هذه التطورات سوف تؤدى إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تماما. وبنهاية مرحلة التحول، سوف يعاد تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم أو المنافسين، الأمر الذى سيؤثر حتما فى السياسة الروسية وتحالفاتها. فالمنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بها، وذلك بالنظر إلى التغير السريع والجذرى الذى تمر به، والذى سيغير دون شك من حسابات روسيا ومعطيات اتخاذ قرارها الخارجى. ويعد هذا التغير فى حد ذاته تحديا مهما يواجه السياسة الروسية.

إن روسيا حريصة على استمرار روابطها مع العالم العربى، وتنمية التعاون المثمر بينهما فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية. لذلك، تميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها فى شكل علاقات تعاونية تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية. وبقدر قراءتها السليمة والمبكرة للتغيرات فى المنطقة، سيكون نجاح السياسة الروسية فى تجاوز التحديات التى تفرضها، واستغلال الفرص المتاحة ورصيدها

(*) أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

التعاونى لإعادة صياغة وترتيب علاقاتها مع الدول العربية والحفاظ على وجودها ومصالحها. وسيكون موقفها من سوريا محكا أساسيا لتعزيز الثقة فى روسيا كحليف وشريك قادر على الدفاع عن مصالحه وشركائه.

ويستند عزم روسيا دفع علاقاتها قدما بالعالم العربى إلى رؤيتها له باعتباره جارا مهما ترتبط معه بعلاقات صداقة تقليدية واحترام متبادل، ووجود خلفية تاريخية راسخة من التواصل الحضارى والتعاون الاستراتيجى على مدى عقود طويلة. وفى هذا السياق، يمكن رصد مجموعة من المعطيات التى تلعب دورا محوريا فى تحديد وتوجيه حسابات موسكو وتقديراتها، منها:

أولا- أبعاد الموقف الروسى من الثورات العربية:

خلافا للعهد السوفيتى الذى كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطنى فى العالم، لم تعلن روسيا تأييدا صريحا للثورة والثوار فى أى بلد عربى. فقد التزمت الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها وإزاحة من بالسلطة، كما حدث فى تونس ومصر. ووقفت موقف الحياد أو المتابع، واتسم موقفها بالتأنى الذى وصل حد البطء فى رد الفعل فى حالة اليمن والبحرين. فى حين أبدت مواقف مؤيدة بوضوح للسلطة الحاكمة فى ليبيا وسوريا، مع اختلاف نمط ودرجة التأييد، ولكن مع الحرص فى الوقت ذاته على إبقاء قنوات اتصال مفتوحة مع الثوار، فى محاولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن والتأكيد الدائم على نزاهة مواقفها وحرصها على الاستقرار الداخلى والإقليمى للدول العربية، حتى يتسنى لها الإبقاء على علاقاتها بالدول محل الثورات، بغض النظر عن الطرف الذى سيسطر على السلطة، وتكون له الغلبة فى النهاية.

ففى بدايات الأزمة الليبية، رأت روسيا أنها "حرب أهلية"، ورفضت الاعتراف بالمجلس الوطنى الانتقالى الذى تشكل فى ٢٧ فبراير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الليبى، رغم توالى الاعتراف الدولى والعربى به. كما رفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا، رغم كونها تضم نحو٤٠ دولة، بالإضافة لممثلين عن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقى. إلا أنه من ناحية أخرى، أعلن الرئيس الروسى، ديمترى ميدفيديف، أن نظام القذافى فقد شرعيته، ويجب عليه الرحيل، ورفضت موسكو استضافة *القذافى فى روسيا، حال تنحيه. كما وافقت على قرار مجلس* الأمن رقم ١٩٧٠، ولم تستخدم الفيتو ضد القرار رقم ١٩٧٣ كموقف وسط يتضمن دعما غير مباشر للثوار، وعزوفا عن التأييد المطلق للقذافى فى مواجهة الثوار وحلف الأطلنطى. كما اعترفت بالمجلس الانتقالى الوطنى "طرفا مفاوضا" وشريكا شرعيا فى المحادثات حول مستقبل ليبيا، وقامت بجهود للوساطة بين السلطات الليبية والثوار، والتى بدأت باستقبال موسكو ممثلى الحكومة الليبية وممثلى المعارضة. أعقب ذلك عدة لقاءات عقدها ميخائيل مارجيلوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسى لشئون التعاون مع البلدان الإفريقية ومبعوثه الخاص للتسوية بليبيا، مع ممثلى المجلس الانتقالى، ورئيس الوزراء الليبى، ووزير الخارجية خلال شهر يونيو ٢٠٠١.

وعلى الرغم من إسراع العديد من الدول العربية والأجنبية إلى الاعتراف بالمجلس الانتقالى كسلطة شرعية فى البلاد، عقب وصول الثوار إلى طرابلس، كان هناك تأن واضح من جانب موسكو فى الإقدام على هذه الخطوة، وأعلنت الخارجية الروسية: أن "الوضع فى ليبيا لا يزال غامضا". وأعلن الرئيس الروسى أنه "بالرغم من نجاحات الثوار وهجومهم على طرابلس، فإن القذافى وأنصاره لا يزالون يحتفظون بنوع من النفوذ وبعض القدرات العسكرية، وأنه لا يزال هناك سلطتان فى ليبيا، وروسيا تعول على التوصل الى اتفاقات حول وقف إطلاق النار بين الجانبين المتنازعين". ثم عادت واعترفت بالمجلس الانتقالى ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الليبى وسلطة حاكمة فى ليبيا، وذلك فى الأول من سبتمبر ٢٠٠١.

وإذا كان التوازن هو السمة الغالبة على موقف موسكو من الثورة الليبية، فإن الدعم الروسى للسلطة الحاكمة أوضح ما يكون فى الحالة السورية، حيث أبدت روسيا دعما سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا واضحا لنظام الأسد، رغم تكرار دعوتها للقيادة السورية لوقف العنف ومواصلة إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية عميقة، بل وتحذير الرئيس ميدفيديف من أن موسكو قد تغير موقفها تجاه دمشق، فى حال فشل الرئيس الأسد فى إقامة حوار مع المعارضة، وأنه "ينتظر الأسد مصير محزن إذا لم يبدأ حوارا مع المعارضة ويباشر الإصلاحات". فقد رأت روسيا ضرورة منح القيادة السورية الوقت لتطبيق الإصلاحات التى تم الإعلان عنها، ورفضت الدعوة التى أطلقها كل من الرئيس الأمريكى، باراك أوباما، وكاثرين أشتون، المفوضة العليا لشئون السياسة الخارجية والأمن فى الاتحاد الأوروبى، إلى الرئيس الأسد للتنحى. وعلى حين أوقفت روسيا التعاون العسكرى التقنى مع ليبيا بعد فرض العقوبات، رغم خسائرها من جراء ذلك والتى بلغت نحو ٤ مليارات دولار، تواصل مؤسسة "روس اوبورون إكسبورت" الروسية توريد السلاح إلى سوريا بموجب العقود المبرمة سابقا.

كذلك، فشلت المساعى الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولى يدين سوريا لاستخدام العنف فى قمع المتظاهرين بسبب معارضة روسيا والصين. وأكدت موسكو أنها لا تفضل حل الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق، وتعطى الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية. وأعلن *الرئيس الروسى فى عدة مناسبات أن روسيا لن تؤيد قرارا* يصدره مجلس الامن الدولى بشأن سوريا على غرار القرار بشأن ليبيا. ورأى أن القرارين ١٩٧٠ و١٩٧٣ قد تم انتهاكهما بشكل واضح، وتم التلاعب بهما. وأكد أنه "لا توجد رغبة البتة بأن تسير الأحداث فى سوريا وفق النموذج الليبى، وأن يستخدم قرار لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضد سوريا".

كما كانت روسيا من بين الدول التسع التى صوتت ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول سوريا، فى اجتماعه يوم ٢٩ أبريل، الذى جاء بمبادرة أمريكية، ويشجب الاستخدام المفرط للقوة من قبل السلطات بحق المتظاهرين. وحذرت من مغبة التدخل الخارجى فى سوريا، ورأت أنه لن يؤدى إلا للمزيد من العنف وقد يشعل حربا أهلية. كما صوتت

موسكو ضد قرار المجلس الصادر فى ٢٣ أغسطس، ورأت أنه يهدف إلى تنحية الحكومة الشرعية للبلاد. ورفضت استخدام الآليات الحقوقية من أجل التدخل فى الشئون الداخلية، وتحقيق الأهداف السياسية التى تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية، وتخالف ميثاق الأمم المتحدة الذى يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها. وعارضت موسكو أيضا إحالة الملف النووى السورى إلى مجلس الأمن، فى اجتماع مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى يونيو، ولكن تم التصويت لصالح القرار بالأغلبية، فى محاولة من الدول الغربية للضغط على سوريا. كما حذرت موسكو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى من تزويد المعارضة السورية بالأسلحة وتكرار السيناريو الليبى.

إلا أنه فى الوقت ذاته، قامت روسيا بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية. وعلى حين انتقدت دمشق لقاء الدبلوماسيين الأمريكيين مع ممثلى المعارضة السورية، رحبت باتصالات الجانب الروسى، انطلاقا من أن موسكو وسيط نزيه، وتحاول من خلال هذه اللقاءات إقناع المعارضة ببدء الحوار مع السلطة.

ثانيا- المصالح الروسية فى المنطقة:

على مدى السنوات العشر الماضية، استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد كبير من الدول العربية، تتضمن حلفاءها التقليديين، وفى مقدمتهم سوريا وليبيا والجزائر، والشركاء الجدد، مثل دول الخليج والأردن. وأصبح لروسيا مصالح حقيقية تسعى للحفاظ عليها وتنميتها، حتى مع تغيير النظم الحاكمة فى بعض الدول العربية فى عقب الثورات. فروسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمنى أو عسكرى ينافس الوجود الأمريكى المكثف فى المنطقة العربية، وإنما تسعى إلى شراكة استراتيجية بالمعنى الاقتصادى والتقنى، ذات عائد اقتصادى مباشر لروسيا، وعائد تنموى حقيقى لدول المنطقة.

فى هذا الإطار، ترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسية، هى: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون التقنى فى المجالات الصناعية والتنموية، والتعاون العسكرى.

ويحتل التعاون والتنسيق فى مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية فى المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسى مع الدول العربية، لاسيما دول الخليج العربى، ويلى ذلك أوجه التعاون الأخرى، سواء فى المجال التقنى أو الاقتصادى أو الاستراتيجى العسكرى. فقطاع الطاقة يمثل أحد المجالات الأساسية التى تتلاقى فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية- الروسية فى المستقبل والدعامة الأساسية لها. إن روسيا تنظر إلى دول الخليج، لا سيما السعودية، كحليف لها فى سوق الطاقة العالمية، وليس منافسة أحدهما للآخر، ويتم التنسيق والتعاون بين روسيا والدول العربية فى مجال الطاقة فى إطار محورين أساسيين، أولهما: الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم فى حجم الإنتاج، خاصة أن روسيا تشارك فى اجتماعات أوبك كمراقب. ثانيهما: الاستثمارات الروسية فى قطاع النفط العربى والإقبال الشديد من جانب شركات النفط الروسية على الاستثمار فى قطاع النفط فى الدول العربية، من خلال المشاركة فى عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة فى مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك فى مجال الصناعات البتروكيماوية، حيث تعد روسيا من أكبر منتجى البتروكيماويات فى العالم من خلال ١٥ شركة كبرى بفروعها المنتشرة فى مختلف أنحاء العالم. وتعد الشركات الروسية، خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم"، من كبرى الشركات العالمية العاملة فى مجال الطاقة. وهناك العديد من المشروعات التى بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، والتى تعد نواة لتطوير التعاون فى هذا المجال، وفى مقدمتها السعودية، ومصر، والجزائر، والسودان، وسوريا، وليبيا.

وعلى الصعيد الاقتصادى، تمثل المنطقة العربية سوقا مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمرة، مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب. وفى عام ٢٠٠٦، بلغ التبادل التجارى بين روسيا والدول العربية ٥,٥ مليار دولار. وتأتى مصر والجزائر والمغرب فى مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا فى المنطقة، وعادة ما يميل الميزان التجارى لصالح روسيا بفارق كبير جدا.

كذلك، تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة، ليس انطلاقا من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية، ولكن نظرا لما تمثله عوائدها من مورد مهم للدخل القومى، وذلك ليس فقط لحلفائها التقليديين فى المنطقة، لاسيما سوريا والجزائر وليبيا واليمن، ولكن من خلال فتح أسواق جديدة فى الأردن ودول الخليج العربى، والتى تعد سوقا تقليدية للولايات المتحدة والدول الغربية. وتتعاظم المصالح الاستراتيجية الروسية فى الحالة السورية، بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لقاعدة طرطوس البحرية السورية التى تستخدمها القوات البحرية الروسية، والتى تعد قاعدة التموين الوحيدة للأسطول الروسى فى منطقة البحر المتوسط.

يضاف إلى ذلك عشرات المشروعات المشتركة التى تم الاتفاق والتعاقد بشأنها، وتقدر قيمة عقودها بمليارات الدولارات، وستتأثر حتما إما بالإلغاء أو التأجيل، نتيجة موجة عدم الاستقرار التى تجتاح الدول العربية. وعلى ضوء التداعيات السلبية المتوقعة لهذه الثورات على المصالح الروسية، أكدت موسكو أنها تريد استقرار الأوضاع فى بلدان الشرق الأوسط، لأن أية قلاقل فى المنطقة تضر إضرارا مباشرا بمصالح روسيا. وأشار وزير الخارجية الروسية لافروف إلى أن سوريا من أهم الدول فى الشرق الأوسط، وأن زعزعة الاستقرار هناك ستكون له عواقب وخيمة فى مناطق بعيدة جدا عن سوريا نفسها. فروسيا ترى أن سوريا بمثابة "حجر زاوية" فى أمن منطقة الشرق الأوسط، وعدم استقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية سيؤدى بدوره حتما إلى زعزعة الوضع فى بلدان مجاورة، خاصة فى لبنان، ويؤدى إلى صعوبات فى المنطقة كلها، وتهديد حقيقى للأمن الإقليمى.

ثالثا- أهمية الشراكة مع روسيا بالنسبة للدول العربية:

هناك آفاق رحبة للتعاون الروسى- العربى فى مجالات الطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء وتطوير البنية الصناعية العربية، وهو التعاون الذى بدأ بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقنى فى هذا المجال. ومثال ذلك الاتفاق بين روسيا وليبيا فى عام ١٩٩٧ على تطوير مركز الأبحاث النووية فى تاجورا غرب طرابلس، وتوقيع اتفاقية خاصة بالاستخدام السلمى للطاقة النووية فى مارس ٢٠٠٨ بين مصر وروسيا، وبين روسيا والأردن فى مايو ٢٠٠٩ لإنشاء المفاعلين النوويين الصناعى والتجريبى فى الأردن. يضاف إلى هذا التعاون القائم بين روسيا وعدد من الدول العربية فى مجال تكنولوجيا الفضاء، أهمها الجزائر والسعودية والمغرب، ويتضمن ذلك إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية. وقد تم فى هذا الإطار إطلاق القمر الصناعى الجزائرى "ألسات-١" فى نوفمبر ٢٠٠٢ ، وكذلك إطلاق سبعة أقمار صناعية سعودية بواسطة الصواريخ الروسية إلى مدار حول الأرض، وهناك اتفاق بين البلدين على مواصلة التعاون فى هذا المجال. كما اتفقت وكالة الفضاء الفيدرالية الروسية ومؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة عام ٢٠٠٧ على بدء العمل المشترك فى مجال استثمار الفضاء لأغراض سلمية، وإطلاق جهاز فضائى إماراتى للاستشعار عن بعد من مطار بايكونور عام ٢٠٠٨.

ولروسيا أيضا دور متزايد وملحوظ فى تنمية البنية الصناعية فى العديد من الدول العربية، وتحديث البنية الصناعية التى شيدت فى فترة الاتحاد السوفيتى، وأهمها تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب فى الجزائر، وتحديث مولدات كهرباء السد العالى، وترسانة الإسكندرية، والفرن العالى، لشركة حلوان للحديد والصلب وغيرها من المشروعات فى مصر. هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة بين روسيا وعدد من الدول العربية، من أهمها إنشاء مجمع سيدى البراق الكهرومائى الضخم فى تونس بمساعدة روسيا عام ١٩٩٩، وعدد آخر من المنشآت المائية. أيضا هناك مشروع خط سكة حديد بين مدينتى سرت وبنغازى الليبيتين بطول ٥٠٠ كيلو متر وتكلفة تقديرية ٢,٢ مليار دولار، والعديد من مشروعات الاستثمار المصرى- الروسى المشترك فى صناعات الدواء والسيارات والطائرات وغيرها.

رابعا- الاحتياج العربى للدعم السياسى الروسى:

يتسم موقف روسيا من القضايا العربية بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربى، وعليه تعقد آمال الدول العربية فى مزيد من العدالة والإنصاف فى مواقف المجتمع الدولى تجاه القضايا العربية المختلفة، لاسيما القضية الفلسطينية. فروسيا عضو الرباعية الدولية المعنية بالتسوية السلمية فى الشرق الأوسط، وعضو دائم فى مجلس الأمن، وهى وسيط نزيه، من وجهة النظر العربية، يسعى للتسوية السلمية، مراعيا مصالح كافة الأطراف. وهى الطرف الدولى الوحيد الذى يحتفظ بقنوات مفتوحة مع كافة أطراف القضية، بما فى ذلك حركة حماس التى تعدها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى منظمة إرهابية. كما أنها أكثر ميلا واستعدادا للتعاون مع "العالم العربى" ككيان إقليمى، وهى بذلك تختلف فى موقفها عن دول كبرى أخرى، ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربى، وتسعى إلى إذابته فى كيان أكبر "شرق أوسطى" أو "متوسطى" غير متجانس أو محدد الهوية. ويتضح ذلك ليس فقط فى تصريحات القادة الروس، وإنما فى إجراءات وسياسات فعلية، أبرزها زيارة بوتين لمقر جامعة الدول العربية، أثناء زيارته للمنطقة فى أبريل ٢٠٠٥، والتى كانت لها دلالة خاصة حول أهمية العالم العربى لروسيا، ثم زيارة الرئيس الروسى الحالى ديمترى ميديفيديف للجامعة وخطابه بها فى يونيو ٢٠٠٩، وتأكيد موقف روسيا الداعم لوحدة الصف العربى وللعمل العربى المشترك، خلافا لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها فى ضرب الوحدة العربية.

إن القراءة المتأنية لخبرة التعاون مع روسيا فى الماضى وما يمكن أن تقدمه للدول العربية فى الحاضر والمستقبل تؤكد أنها تمثل دون شك شريكا أساسيا فى تحقيق النهضة العربية المأمولة، فلديها الخبرة والتكنولوجيا والرغبة الصادقة فى تقديم مساعدة حقيقية وفعالة. كما أن هناك استجابة وإقبالا واضحين من جانب الدول العربية للتعاون مع روسيا، وشهد العقد الماضى تطورا ملحوظا وإيجابيا فى العلاقات العربية -الروسية. ولا شك فى أن تطور العلاقات الروسية -العربية خلال العقد القادم رهن بالإرادة الروسية، ومدى القدرة على دعم وتطوير الشراكة فى المجالات الاقتصادية والتقنية، وكذلك العسكرية، والحفاظ على التفاهمات السياسية والحضارية القائمة بين الجانبين.